

مجموعة دله البركة  
شركة البركة للاستثمار والتنمية  
قطاع الأموال  
الأمانة العامة للهيئة الشرعية الموحدة

## ندوة البركة السادسة عشرة للاقتصاد الإسلامي

بيروت ٢٤ صفر ١٤٢٠ هـ = ٨/٦/١٩٩٩ م

### تحول المؤسسات التقليدية إلى الالتزام بالشريعة

الدكتور  
محمد علي القري

الندوة السادسة عشرة للبركة

٢٤ صفر ١٤٢٠هـ

٢٠١٩٩٧/٦/٨ م

بيروت

## تحويل الشركات للتعامل المشروع الآليات والأحكام ومعالجة آثار المعاملات المحرمة السابقة

إعداد

د. محمد علي القري

جامعة الملك عبد العزيز بجدة

مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مُقَدِّمَةٌ

إن موضوع هذه الندوة هو موضوع عظيم الأهمية ، بالغ الصعوبة ، أما منبع الأهمية فيه فهو ما نلمسه بحمد الله من اتجاه متزايد لدى المسلمين وبخاصة أرباب الشركات من ملاك ومديرين في السعي الحثيث نحو تنقية نشاطاتهم التجارية والاستثمارية من المحرمات ، والمحاولة الدؤب إلى تطوير صيغ جديدة يمكن بها أن تستغني الشركة بالحلال عن الحرام دون أن يؤدي ذلك إلى تدهور قوتها الاقتصادية أو انحطاط قيمتها المالية وأرباحها .

أما انه بالغ الصعوبة ، فلأنه موضوع جديد لم يكتب فيه من قبل ، وهو من جوانب البحث التي انفرد بها المسلمون دون سواهم فليس للموضوع أدبيات سابقة يمكن الرجوع إليها فيه أو الاستفادة مما فيها من العلم والحكمة في تطوير هذا الموضوع . ولذلك فإن هذه الورقة هي محاولة لشق الطريق وليس بالضرورة للوصول إلى الإجابات النهائية في المسائل المطروحة .

### ١- أهمية الشركات المساهمة في الاقتصادات المعاصرة :

للشركات المساهمة في عالم اليوم أهمية بالغة ، وذلك لقدرتها العظيمة على جمع الأموال من آلاف المدخرين ثم توجيهها نحو المشاريع الكبرى في

الصناعة والزراعة والخدمات والإنشآت العمرانية والتجارة بأنواعها . وللشركات المساهمة دور مهم في النمو الاقتصادي الذي يعيشه العالم اليوم . ولا ريب ان اختراع هذه الصيغة قد أثر تأثيراً عظيماً على مسار النمو الاقتصادي في الدول الغربية منذ انتشرت الشركات المساهمة في تلك الدول في أواخر القرن التاسع عشر.

وتنفرد صيغة الشركة المساهمة بهذه الأهمية البالغة دون صيغ الشركة الأخرى . فالقوانين المنظمة لعمل الشركات تنص كالمعتاد على شركات أخرى كالشركة التضامنية ، وشركة المحاصة وغيرها . لكن هذه جميعاً صيغ لم يعد لها اثر يذكر في مجريات الحياة الاقتصادية ولذلك فإن اهتمامنا سينحصر في الشركة المساهمة ذات المسؤولية المحدودة دون غيرها من صيغ الشركة .

٢- صيغة الشركة المساهمة ملائمة ، في الجملة ، لمقاصد الإسلام في المال : لا ريب أن صيغة الشركة المساهمة صيغة لا غبار عليها من ناحية المآل إذا خلت من المحرمات . فهي طريقة نافعة لجمع الأموال من صغار المدخرين وتوجيهها إلى ما ينفع الناس . وهي كذلك للاعتبارات التالية :

أ- لأن غرض الشركات المساهمة هو ، في الجملة ، إنتاج السلع والخدمات النافعة وإقامة المشاريع العمرانية والصناعية وكل ذلك من إعمار الأرض الذي هو أحد مقاصد الإسلام في المال . ولا يستبعد وجود شركات مساهمة

لأغراض خبيثة ونشاطات غير نافعة ، ولكن مثل هذه الشركات قليل لا يؤبه به .  
ورب قائل ان الشركات المالية من بنوك وشركات تأمين ونحو ذلك كثيرة عظيمة  
الحجم في الاقتصادات المعاصرة ويشوب نشاطاتها ما هو معروف من محرمات  
مالية . فالجواب عن ذلك ان عملها مفيد نافع في الجملة وإنما أفسده ما دخل  
عليه من الربا ونحوه .

ب- ومن نتائج قيام مثل هذه الشركات ، وهي تعتمد صيغة المساهمة  
التي يقسم فيها رأس المال إلى وحدات صغيرة قابلة للتداول ، من نتائج ذلك  
تحقيق فرص التثمين والاسترباح لأصحاب الأموال فلا تبقى الأموال معطلة أو  
مكتنزة بل تتجه إلى تمويل المشاريع النافعة مع تمتع أصحابها بالسيولة النقدية  
لما تتصف به الأسهم من خاصية التداول ، ولا يقتصر ذلك على الأثرياء وأصحاب  
الرساميل العظيمة بل إن خاصية المسؤولية المحدودة التي تبعث على اطمئنان  
المستثمر ان الخسارة التي تلحق بالشركة لن تمتد إلى أمواله الخاصة ، تشجع  
حتى صغار المدخرين على الاستثمار بشراء أسهم الشركات . وكل ذلك يؤدي في  
المآل إلى امتناع الناس عن اكتناز النقود وإعراضهم عن سحبها من مجال التداول  
وتجميدها ، وهو أمر مطلوب لما ورد من الوعيد على الذين يكتنزون الذهب والفضة  
ولا ينفقونها في سبيل الله . ويدخل في معناها إخراج النقود من التداول .

ج- ومنها توليد فرص العمل لأفراد المجتمع لما تنطوي عليه الشركات  
المساهمة من رساميل ضخمة قادرة على تطوير الصناعات العظيمة التي تحتاج

للوطناء الكثرية . ولا يخفى ان البطالة التي تعاني منها المجتمعات النامية اليوم خطر عظيم يهدد البنية الأساسية والنسيج الاجتماعي لما تفرزه من آثار أخلاقية واقتصادية وإنسانية ضارة . وتعد البطالة في يوم الناس هذا من أبرز المشكلات الاقتصادية التي تواجهها مجتمعات الإسلام .

د- ومنها صفة التداول التي هي مقصد شرعي في المال كما قال تعالى: ﴿لَا يَكُونُ دَوْلَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ . ان صيغة الشركة المساهمة تعطي فرصاً للمتوسطي الحال وغير ذوي الثراء ممن يمتلك المدخرات القليلة من الاشتراك في النشاطات المولدة للأرباح فلا يكون المال عندئذ دولة بين أغنياء المجتمع فقط . وقد كان المال في الماضي قبل انتشار صيغ الشركات المساهمة استثناء الأثرياء وأصحاب الأموال بمقدرات التجارة والأعمال ولا حظاً لصغار المدخرين في الأرباح التي تولدها . وتدل الدراسات الميدانية ان ظهور الشركات المساهمة والأسواق المنظمة لتداول الأسهم كان له أثر في البلاد الغربية في تحقيق قدر أكبر من العدالة في توزيع الثروة في المجتمع .

ولذلك يمكن القول ان الشركة المساهمة صيغة جيدة ونافعة وموافقة لمقاصد الإسلام في المال إذا خلت من المحرمات .

### ٣- واقع الشركات المساهمة الحديثة والحاجة إلى التغيير :

قامت صيغة الشركة المساهمة على مبادئ وقواعد كان لها بالغ الأثر في طبيعة عملها ونشاطها وبخاصة في انتشارها الواسع . من أهم تلك المبادئ : فصل الإدارة عن الملكية .

ذلك ان الشركة يديرها ويتخذ القرارات فيها ويتابع أعمالها اليومية ثلة من الإداريين الذين يعملون أجراء للشركة ، بينما يملك الشركة حملة الأسهم الذين يعدون بالملئات وبآلاف وأحياناً بمئات الآلاف من المساهمين . وهم لا يباشرون الإدارة ولا يتمكنون من التدخل المباشر في أعمالها اليومية . ولا يستطيع الإداريون من التعامل مع ملاك الشركة (حملة الأسهم) فرداً فرداً لاستحالة ذلك . ولهذا فهم يعملون على تحقيق هدف عام مشترك يتفق فيه جميع حملة الأسهم على اختلاف مشاربهم ورغباتهم وأوضاعهم وهو تعظيم أرباح الشركة . وهذه الأرباح في نظر المساهمين مستمدة من مصدرين :

الأول : هو ما توزعه الشركة من ريع في نهاية كل سنة مالية إذا تحقق لها شيء من ذلك .

والثاني : الزيادة الرأسمالية الناتجة عن تحسن قيمة السهم في الأسواق والذي يرتبط بقوة الشركة وحسن إدارتها وأرباحها المتوقعة في المستقبل .

وقد ترتب على ذلك نتيجتان تمثلان أهم عناصر واقع الشركات المساهمة اليوم :

**الأولى :** ان تعظيم الأرباح يتحقق بصفة أسرع وأكبر إذا اعتمدت الشركة عند حاجتها للمال على الديون وليس على إصدار أسهم جديدة. ومن هنا كانت جميع الشركات المساهمة مدينة ديوناً ثقل أو تكثر حتى لا تكاد تخلو شركة من ذلك .

**والثانية :** ان الإدارة الحصيفة للأموال بتوجيهها نحو تعظيم الأرباح تعني ان الشركة لا تحتفظ بالسيولة عاطلة عن الشغل وتوليد العائد . فاتجهت الشركات إلى الاحتفاظ بمعدل ضئيل من السيولة وحتى عندئذٍ إيداعها لدى البنوك بالفائدة واستخدام ما يسمى الحساب الجاري المدين لتمويل عملياتها اليومية الذي تترتب عليه الفوائد ، وعلى صيغ التمويل قصيرة الأجل من البنوك والسوق المالية .

هذا واقع لا تخلو منه شركة مساهمة سواء في البلدان الأجنبية أو في بلاد المسلمين .

ثم ان قدرة الشركات المساهمة على النمو ليس لها نظير فيما عرفه الإنسان قديماً . حتى وجدنا بعض الشركات تفوق في حجم أموالها وقوتها الاقتصادية بعض الدول بل ربما تفوقت شركة واحدة على مجموعة من الدول الصغيرة . لقد ترتب على هذا ان صارت بعض الشركات المساهمة ذات تشعب عظيم في



نشاطاتها الإنتاجية وتنوعت مصادر الإيرادات لبعضها فشملت قطاعات اقتصادية متنوعة في مناطق جغرافية متباعدة في داخل الدولة أو على مستوى العالم كله . ولأن الشركة المساهمة شخصية اعتبارية يضيف عليها القانون الأهلية للتعاقد ، صارت الشركات تمتلك بعضها بعضاً لكن لأغراض متعددة تثول في جملتها إلى ما ذكرناه من تعظيم الأرباح . لكن ذلك كله أخرج إلينا ظاهرة جديدة وهي الشركة التي يكون نشاطها في أصله نافعاً مفيداً وضمن دائرة المباح ، ولكنها تمتلك فرعاً صغيراً لا يتصف بهذه الصفة .

ولكن ما سبق ذكره من وصف لواقع الشركات المساهمة الحديثة ليس من لوازم الشركة ، ولا يمكن القول ان عمل الشركة المساهمة لا يقوم إلا بهذه المخالفات الشرعية . إنه واقع فرضته الظروف التي صاحبت نشوء الشركات المساهمة في بلاد المسلمين إذ جاءت في وقت كانت أكثر هذه البلاد تحت نير الاستعمار الذي فرض عليها قوانينه التجارية ، وقد حان الوقت لكي تنضبط بضوابط الشريعة وتتلاءم مع متطلبات نظام الإسلام . ولذلك فإن ما عليه الشركات المساهمة اليوم هو وضع يحتاج إلى تغيير وهو موضوع هذه الورقة .

#### ٤- منهج التغيير المناسب :

لا ريب ان الفائدة المصرفية من الربا المحرم وان التعامل بها أخذاً أو إعطاءً غير جائز والواجب على المسلم الإقلاع عن مثل هذا الذنب فوراً ودون تأخير . فالأصل ان على الشركة التي تكون قد وقعت بمثل هذه المحرمات ان تقلع عنها

على الفورية وبدون تأجيل أو تسويق . مثل هذا المنهج في التغيير يؤدي إلى الغرض ويصل إلى النتيجة بأقصر الطرق وأسرعها . لكنه منهج غير موافق لواقع الحياة المعاصرة ولطبيعة الناس وطاقاتهم على إحداث التغيير ومن ثم فإنه غير ممكن إلا لقلّة قليلة من الناس . والأمر كما قال عمر بن عبد العزيز رحمة الله "إنا إذا حملنا الناس على الحق جملة واحدة تركوه جملة واحدة" . ولذلك فإن المنهج المناسب في التغيير ، الملائم لواقع حال الناس اليوم هو ذلك الذي يتبنى التدرج وسيلة إلى الوصول إلى الغرض ، ولا يستعجل النتائج ما دام التغيير يسير في الاتجاه الصحيح ويسير نحو المقصد المطلوب بخطوات واضحة وإن كانت بطيئة أو متباعدة بشرط أن يكون الهدف النهائي والمقصد المطلوب واضح لا لبس فيه وهو الإقلاع عن كل مخالفة شرعية واستبدال كل مباح جائز بكل حرام .

ومنهج التدرج منهج موافق لأحكام الشريعة والأدلة على صحته كثيرة متعددة منها التدرج في التشريع ، كما كان من أمر تحريم الخمر فقد بدأ بالتقييد وانتهى بالتحريم ليواكب طاقة الناس<sup>(١)</sup> . ذلك أن اعتبار المآل أصل في هذه الشريعة . يقول الشاطبي رحمه الله "النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعاً" فقد يكون الفعل "مشروعاً لمصلحة فيه تستجلب أو لمفسده تدرأ ولكن له مآل على خلاف ما قصد منه وقد يكون غير مشروع لمفسدة تنشأ عنه أو مصلحة تندفع به ولكن له مآل على خلاف ذلك فإذا أطلق القول في الأول بالمشروعية فربما

---

١- والتدرج الذي نتحدث عنه اليوم ليس تدرجاً في التشريع إذا الحرام بين والحلال بين ونحن نبدأ بالقطع بحرمه الربا وضرورة اجتثاث جذوره من مجتمعات الإسلام . ولكننا نقول بالتدرج في التطبيق وإحداث التغيير .

استجلاب المصلحة فيه إلى مفسدة تساوي المصلحة أو تزيد عليها فيكون هذا مانعاً من إطلاق القول بالمشروعية ، ربما أدى إستدفاع المفسدة إلى مفسدة تساوي أو تزيد فلا يصح إطلاق القول بعدم المشروعية ...<sup>(١)</sup> ، فهذا الأصل ينبني على أن الفعل يشرع لما يترتب عليه من المصالح ويمنع لما يؤدي إليه من المفسد ... فإذا كان الفعل في بعض الحالات غير محصل لهذه المصلحة أو كان مع تحصيله لها مفوتاً مصلحة أهم أو مؤدياً إلى حدوث ضرر أكبر منع المجتهد منه ...<sup>(٢)</sup> .

ولذلك فإن منهج تغير المنكر في نظام الإسلام يقوم على قواعد فصلها علماء الأصول منها ان دفع المفسدة لا يكون بإحداث مفسدة أكبر منها وان المفسدة الكبرى تدفع بالمفسدة الأصغر منها .

وعلى ذلك فإن التغير المتدرج هو باب من دفع مفسد كبرى بمفسد أصغر منها والتدرج في ذلك حتى بطريق مرسوم واضح يقع التخلص الكامل من مفسدة الربا .

وقد جاء في الحديث الصحيح "من رأى منكم منكراً فليغيره ... إلخ الحديث" ولم يقل صلى الله عليه وسلم "يزله" ، والتغيير يعنى بطبيعته التدرج والانتقال من مرحلة إلى أخرى بينما الإزالة هي التي تكون على الفور وتحدث

---

١- الموافقات (ج ٤ ص ١٩٥) .  
٢- أنظر عن المصلحة لحسين/حسان ص ١٩٤ .

دفعه واحدة . فهذا المنكر الذي وقعت فيه الشركات المساهمة . يحتاج إلى تغيير، لكن من متطلبات هذا التغيير ان نسلك به الأسلوب الذي هو أخرى بالنجاح وأرجح في احتمال الوصول إلى الهدف وأن لا يؤدي دفع المفسدة إلى مفسدة أعظم منها .

#### هـ- تعيين مواطن الحرام في عمل الشركات المساهمة الحديثة :

يمكن تقسيم الشركات المساهمة الحديثة إلى قسمين : الأول ما كان أصل نشاطه محرماً كشركات بيع الخمور وإنتاجها ، والشركات المؤسسة للقمار والبنوك الربوية ... ونحو ذلك ، فكل ذلك حرام لا تجوز المساهمة فيه ولا إدارته ولا سبيل لإصلاحه إلا بالإلغاء التام له ، فلا شأن لنا بهذا القسم من الشركات .

أما القسم الثاني فهو ما كان أصل نشاطه مباحاً مثل أن تكون شركة تنتج السلع النافعة أو الخدمات المفيدة ، ولكنها واقعة في مخالفات شرعية تحتاج إلى علاج وتصحيح .

#### وتقع مثل هذه الشركات في نوعين من المحرمات :

الأول : الشركة يكون لها فرع صغير يبيع الخمور أو كانت تمتلك نسبة من أسهم شركة أصل نشاطها في مجال المنوعات والمحرمات . ولا بد للشركة التي تكون قائمة على مثل هذه المخالفات الإقلاع عن ذلك وتغيير ما هي عليه إلى ما يرضي الله سبحانه وتعالى بدون تسويف ولا تأجيل . إذ لا عذر لها في القيام على مثل

ذلك ولا نرى ان للتدرج في مثل هذا مكاناً بل يلزم المبادرة إلى التخلص من الحرام.

**والثاني :** تلك الشركات التي يكون أصل نشاطها مباحاً ولكنها تقع في مخالفات مالية مثل التعامل بالفائدة . وهذا ما يحتاج إلى خطة تحول . إن منهج النظر لا بد أن يأخذ بالاعتبار الاختلاف بين هذين النوعين من المخالفات . ذلك أن مسألة الفوائد المصرفية لها خصوصية تجعلها مختلفة عن سائر المخالفات الأخرى من نواح هي :

**أولاً :** مسألة عموم البلوى بالفوائد المصرفية في يوم الناس هذا . لقد عمت البلوى بالفوائد المصرفية حتى صار الخلوص من المعاملات فيها أمراً عسيراً على أكثر الشركات فاحتاج إلى خطة لهذا الغرض وهو موضوع هذه الورقة . ومبعث ذلك هو أن التورط في هذه المعاملات لا يكاد تسلم منه شركة مساهمة في عالم اليوم سواء كانت في البلاد الأجنبية أم في بلاد المسلمين . وإن البواعث على المعاملات الربوية في عمل الشركات المساهمة قد تمكنت من هذا النوع من الشركات حتى صار لا يتصور وجود شركة مساهمة لا تقع فيه . ثم في المقابل ان البدائل التي يمكن ان تستغني به الشركة عن المعاملات الربوية لم تتطور بالقدر الكافي وبالحجم الذي يمكن ان ينهض بحاجات الشركات الكبيرة إلى التمويل .

والأمر اليوم كما قال عليه الصلاة والسلام "يأتي على الناس زمان من لم يأكل الربا ناله بخاره" وفي لفظ "غباره" وقد قرر الفقهاء أحكاماً استثنائية في حالات عموم البلوى . تأخذ في اعتبارها أحوال الناس وهي ما نحن فيه من أمر المعاملات الربوية وبخاصة في عمل الشركات المساهمة .

ثانياً : ان الخمر والقمار محرم لذاته فلا يجوز لإنسان يؤمن بالله واليوم الآخر ان يعمل في صناعته أو بيعه أو نقله... إلخ . ولا مبرر لمثل ذلك . أما الفوائد المصرفية فإن أمرها مختلف ذلك ان القرض في أصله جائز والمال فيه طيب حلال ، وإنما دخله الفساد من شرط الزيادة التي هي من الربا . ولذلك فالحرام ليس في أصل المال أو في صفة القرض ولكنها في الربا المصاحب له .

وثالثاً : ان الشركة إذا كان أصل نشاطها مباحاً وإنما هي تمتلك بعض الفروع التي تباع الخمر أو ما شابه ذلك ، فإن إلغاء هذه الفروع أو إغلاقها أو بيعها أمر ممكن قابل للتطبيق ولا حاجة للتدرج في ذلك إذ ان مثل هذا القرار لا يهدد وجود الشركة . إذ يمكن استئصالها بينما تبقى الشركة على أصل نشاطها بل يمكن لها أن تنمو وتتوسع في نشاطها المباح ولذلك لا تعذر إدارة الشركة في الإبقاء على هذه الفروع ولا وجه للقول بالتدرج في تحويلها والتخلص منها . أما التعامل بالفوائد في واقع الشركات المعاصرة فإنه يجري منها مجرى الدم في الجسد ، ولذلك فإن اقتلاع جذوره بصورة فجائية يمكن أن يؤدي بهذه الشركة

ويهدد وجودها فيحتاج إلى التدرج في ذلك حتى يقع التحول بطريقة تبقى على جوانب الخير في هذه الشركة ويلغى منها ما كان غير مباح .

هـ- أ- مضان الربا في عمل الشركات المساهمة :

يظهر الربا في عمل الشركات المساهمة في جانبين : الأول : ما عليها من ديون للآخرين . والثاني : ما لها عليهم من ديون والتزامات مالية أخرى .

أما الجانب الأول فيتمثل فيما يلي :

١- ما تقترضه الشركة من البنوك ، في قروض طويلة الأجل أو متوسطة أو قصيرة الأجل ، وفي ما تحصل عليه من تسهيلات على صفة الحساب الجاري المدين (Regular overdraft) .

٢- ما تقترضه الشركة من الجمهور على صفة إصدار سندات الدين ذات الآجال المختلفة .

أما الجانب الثاني فيتمثل فيما يلي :

١- ديون الشركة على الآخرين من أفراد وشركات ومؤسسات حكومية والناجمة عن توفيرها التسهيلات لهم لشراء سلعها وخدماتها<sup>(١)</sup> .

---

١- ولا يدخل في ذلك بيع الأجل كالتقسيط ونحوه كما سيأتي بيانه .

٢- الفائدة المتولدة من إيداع الشركة أموالها الفائضة عن حاجتها الآنية لدى البنوك ، أو شرائها لسندات الدين الربوية ، أو استثماراتها في المجالات الأخرى المولدة لعائد أصله من الربا (كشراؤها لأسهم البنوك الربوية) .

الصيغ التي يمكن أن تعتمد عليها الشركة بديلاً عن التعامل الربوي :  
في الجانب الأول :

تحتاج الشركة إلى الأموال لأغراض متعددة وتختار الصيغة التي تحصل بها على هذه الأموال لبواعث مختلفة .

فهي تحتاج الأموال لشراء المواد الخام والسلع والأصول والأثاث ، وكذلك للحصول على الخدمات المختلفة ، ولسد حاجة طارئة إلى السيولة ، ولتحقيق المواءمة بين إيراداتها ومصروفاتها اليومية .

ومن جهة أخرى فإن الشركة في حصولها على الأموال تسعى أولاً لتقليل تكاليف الاقتراض قدر الإمكان ، ويترتب على ذلك أنها قد تختار الاقتراض من البنوك أحياناً أو من الجمهور بإصدار السندات أحياناً أخرى تبعاً لمقدار التكلفة لهذا الاقتراض . ويدخل في اعتبار التكلفة المقارنة بين الفائدة التي تدفعها الشركة على القروض بأنواعها والربح الذي توزعه على الملاك (أي حملة أسهمها) . ولذلك فإنها قد لا تقدم عند الحاجة إلى التمويل على إصدار أسهم جديدة لأن ذلك يترتب عليه صرف ريع سنوي لحملتها وهو في الغالب أعلى من معدل



الفائدة على السندات التي تصدرها الشركة . فيظن ان الثاني أقل تكلفة من الأول<sup>(١)</sup> .

ولذلك فإن البدائل التي يمكن اقتراضها في هذا المجال يجب ان تستبطن هذه الاعتبارات حتى تكون بدائل كفيه .

#### ومن هذه البدائل :

أ- توسيط البنوك في شراء ما تحتاج إليه من سلع وأصول ومواد خام :  
وقد تطورت صيغ البيع بالمربحة حتى صارت بديلاً ذا كفاءة عالية ، ينهض بحاجات الناس إلى التمويل دون الوقوع في الربا المحرم . ولذلك فإن الشركة بإمكانها سد جزء من حاجتها إلى الاستدانة ، باستخدام بيوع الأجل كالمربحة والاستصناع . وهي صيغ مشهورة لا حاجة لتفصيلها هنا . وتولد صيغ التمويل الإسلامية المعتمدة على الدين آثراً على الشركة لا تختلف عن القروض ولكنها قد تمتاز عليها بأن الزيادة فيها ثابتة لا تتغير .

ب- أما التمويل عن طريق تسهيلات الحساب الجاري المدين ، فإنه نوع من الاقتراض الذي لا تكاد تستغني عنه شركة . وقد دلت دراسات على أن أغلب قروض البنوك للشركات المساهمة هو على صفة الحساب الجاري المدين .

---

١- ولا تغفل في هذا المجال حرص حملة الأسهم القدامى على استمرار سيطرتهم على الشركة فدخول مساهمين جدد سيؤدي إلى انخفاض حصصهم ومن ثم تدني سلطتهم الإدارية على الشركة .

ومن خلال هذا النوع من الحسابات تتمكن الشركة من مواءمة إيراداتها المالية اليومية مع مصروفاتها اليومية . فكل أيراد تحصل عليه يصب في هذا الحساب ، وكلما احتاجت إلى صرف النقود أحالت (بكتابة الشيكات) على هذا الحساب وقد يلتزم البنك تجاهها ضمن هذا الترتيب أم لا يرد لها شيكاً فإذا سحبت من الحساب فوق ما أودع فيه ، سجلت عليها الفوائد المصرفية اليومية حتى تغذي هذا الحساب بما يكفي لسدادها .

وقد نجحت بعض الشركات مع بعض البنوك الإسلامية في تطوير صيغة بديلة للحساب الجاري المدين معتمدة على المشاركة وذلك بفتح حساب مشترك بين البنك والشركة ، وكلما سحبت منه الشركة عد ذلك مشاركة للبنك في أعمالها بمقدار ما يمثل هذا السحب من رأسمال الشركة ، وكلما أودعت فيه عد ذلك تنضيضاً يسترد فيه البنك حصته من الشركة . ثم في آخر العام المالي إذا أصدرت الشركة نتائجها المالية ، اقتسمت مع البنك الربح بمقدار حصته من رأس المال (أو بما اتفق عليه) محسوباً على أساس يومي ، وإذا وقعت الخسارة تحمل البنك هذه الخسارة بمقدار حصته من رأس المال على أساس يومي . وتحتاج مثل هذه العملية إلى ترتيبات دقيقة واتفاقيات مفصلة ولا سيما من ناحية تحديد نسبة مساهمة البنك وما تمثله من رأسمال الشركة .

وقد وقع تطبيق هذه الصيغة في بعض البنوك الإسلامية ولاقت نجاحاً جيداً استفادت منه الشركات وحصل البنك على عائد يزيد عن مقدار الفوائد الربوية على مثل هذا النوع من الحسابات .

ج- أما الاستدانة عن طريق إصدار سندات الدين وبخاصة في الحالات التي ترغب الشركة في الحصول على قروض طويلة الأجل للتوسع الرأسمالي للشركة فلا يمكن القول أن صيغ التمويل المصرفية الشرعية هي بديل عن ذلك لأن البنوك ربما لا تقدم على مثل هذا لانصراف رغبتها عن التمويل طويل الأجل من جهة ومن جهة أخرى لأن الشركة في مثل هذه الحالات تحتاج إلى المال وليس بالضرورة إلى شراء سلع أو أصول أو مواد خام تكون محلاً للمرابحة أو الاستصناع.

ورب قائل لم لا تصدر الشركة أسهماً جديدة لهذا الغرض ؟ لا ريب ان هذا هو الخيار الأفضل ، لكن أكثر الشركات لا تتمكن من مثل ذلك لأسباب منها ، أنها ربما لا تجد الإقبال المناسب من المستثمرين على شراء أسهمها ، والثاني ، رغبة ملاكها القدامى في المحافظة على سيطرتهم على الشركة وعدم رغبتهم في إدخال شركاء جدد ، والأهم من ذلك ان قوانين الضرائب في كثير من البلدان تعامل الفائدة بصورة مختلفة عن الربح فتجعلها ضمن بند التكاليف ومن ثم يقلل الاقتراض بالفائدة من وعاء الضريبة بينما تفرض الضرائب على الأرباح . أضف إلى ذلك ان الفائدة في أكثر الأحوال تكون أدنى من معدل الربح مما يعني ان

إدارة الشركة التي لا تأخذ باعتبارها إلا الجوانب المالية فحسب ستفضل ان تدفع  
فائدة على الديون عن دفع ريع على أسهم جديدة .

وللاقتراض بإصدار سندات الدين الربوية بدائل مقبولة من الناحية  
الشرعية قابلة للتطبيق . فقد طورت بعض الشركات مثل ذلك . منها :

- الأسهم المؤقتة

- سندات المقارضة .

- عقد السلم .

#### ١- الأسهم المؤقتة :

تقوم الشركات التقليدية بإصدار أنواع من الأوراق المالية ، منها ما يسمى  
باسهم التميز (أو الأسهم الممتازة) وتعد الأسهم الممتازة صيغة تمويل للشركة  
تستخدمها عند حاجتها إلى التمويل وعدم قدرتها (أو رغبة إدارتها) في الاقتراض  
أو إصدار سندات الدين . والأسهم الممتازة شبيهة بالسندات من حيث كونها  
تستحق عائداً سنوياً مرتبطاً بالقيمة الاسمية للسهم ومن حيث ان حملتها لهم  
التميز على حملة الأسهم الاعتيادية عند تصفية الشركة ، كما ان لهم الحق في  
استرداد القيمة الاسمية للأسهم في وقت تحدده نشرة الإصدار<sup>(١)</sup> .

---

١- وتختلف شروط إصدار الأسهم الممتازة اختلافاً بيناً لكن ما ذكرنا هو الصيغة العامة .

وقد حدد قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورة مؤتمره السابع (ذي القعدة ١٤١٢هـ) والذي نص على أنه "لا يجوز إصدار أسهم ممتازة لها خصائص مالية تؤدي إلى ضمان رأس المال أو ضمان قدر من الربح أو تقديمها عند التصفية أو عند توزيع الأرباح".

وقد قامت بعض الشركات التي تحرص على اجتناب المحرمات بتطوير صيغة الأسهم المؤقتة التي تنهض بالحاجة إلى التمويل في الظروف التي لا يتوافر على الشركة صيغ أخرى للحصول على المال ولا ترغب (أو لا تستطيع) إصدار أسهم عادية جديدة.

وتعتمد هذه الصيغة على إصدار أسهم مؤقتة لا تختلف عن الأسهم الاعتيادية إلا فيما يلي :

أولاً : ان حملتها لا يتدخلون في إدارة الشركة ومن ثم فليس لهم التصويت في الجمعية العمومية .

ثانياً : ان توزيع الأرباح يتم بطريقة تعطي حملة هذه الأسهم تفضيلاً على الأسهم الاعتيادية فيحصلون على نسبة من الربح تزيد على أمثالهم من حملة الأسهم الاعتيادية .

ثالثاً : وفي حالة وقوع الخسارة فإن توزيعها يقع على جميع حملة الأسهم (المؤقتة والاعتيادية) بنسبة واحدة .

رابعاً : تلتزم الشركة بإعادة شراء هذه الأسهم في تاريخ محدد بالقيمة السوقية لها عندئذٍ .

ولعل من أهم نقاط التجديد والابتكار في هذه الصيغة إقدام الشركة على إشراك حملة الأسهم المؤقتة في الاحتياطيات المتراكمة لديها في السنوات الماضية وذلك بتنازل حملة الأسهم الاعتيادية في اجتماع جمعيتهم العمومية عن جزء من هذه الاحتياطيات لهم . والتزام الشركة بأنها ستستمر في توزيع الأرباح ما دام ان هذه الاحتياطيات موجودة . أي أنها مستودع الربح الذي تحقق في ذلك العام لجميع المساهمين وليس حملة الأسهم المؤقتة فحسب . ويؤدي ذلك إلى تشجيع الناس لشراء هذه الأسهم ولقد لقيت الصيغة عند التطبيق نجاحاً جيداً ولا زالت في طور التجربة .

## ٢- سندات المقارضة :

وهي صيغة معتمدة على عقد المضاربة طورت في الأصل لتمويل إعمار ممتلكات الأوقاف ، وقد صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورة مؤتمره

الرابع في (جمادي الآخرة ١٤٠٨هـ) الذي تضمن الصيغة المقبولة شرعاً لصكوك المقارضة<sup>(١)</sup>.

وسندات المقارضة هي أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس مال المضاربة بإصدار صكوك متساوية القيمة تمثل ملكية حصص شائعة في المشروع الذي وقع تمويله بذلك المال وهي قابلة للتداول بالضوابط الشرعية لذلك .

### ٣- عقد السلم :

عقد السلم هو عقد بيع يتقدم فيه دفع الثمن ويتأجل قبض المبيع ، ومحل العقد سلعة موصوفة في الذمة ، ويلزم لصحة العقد قبض الثمن في مجلس العقد وتحديد الأجل ووصف السلعة وصفاً نافياً للجهالة . والسلع التي يجوز أن تكون محلاً للسلم كثيرة إذ كل ما يثبت في الذمة يجوز أن يباع سلماً . وعقد السلم هو عقد تمويل ولذلك يمكن للشركة أن تستخدمه للحصول على المال وذلك ببيع سلعها إن كانت تنتج سلعاً تصلح محلاً للسلم (مع عدم النص على المصدر بل على الصفقة فقط) أو ببيع سلع ينتجها الغير ، يمكن للشركة أن تشتريها من السوق وتسلمها إلى المشتري عند حلول الأجل .

---

١- يراجع قرار المجمع الوارد في قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي دمشق دار القلم سنة ١٤١٨هـ .

فإذا احتاجت الشركة إلى سيولة عاجلة (لصرف الرواتب الشهرية مثلاً) يمكنها الحصول على النقود من خلال بيع السلم ولها أن تنفق هذه الأموال لمصالحها الخاصة ملتزمة بإقباض المشتري السلع عند الأجل .

هل يترتب على استبدال الصيغ المشروعة بالتمويل الربوي زيادة في التكلفة:  
استقر في أذهان الناس ان صيغ التمويل الإسلامية هي أكثر تكلفة من التمويل الربوي . ولما كان المسلم لا يقارن بين الحلال والحرام اعتماداً على التكلفة بل هو يرفض الحرام ولا يرضى إلا بالحلال المباح ، ترتب على ذلك ان رضى الناس بواقع الحال وافترضوا ان هذا هو طبيعة الأمور وأن على المسلم ان يضحى من أجل ان يتخلص من الحرام .

والزيادة في تكلفة التمويل الإسلامي (مقارنة بالقرض بالفائدة) تنبني لدى أرباب البنوك الإسلامية على اعتبارات أهمها ان المخاطرة في التمويل المعتمد على البيوع أو المشاركات أعلى منها في حالات القروض . ومن ثم استحق الممول (البنك) عائداً أعلى نسبياً .

فهل يعني هذا ان على الشركة التي تريد أن تخلص من المصادر الربوية للمال وان تقتصر على صيغ التمويل المباحة على أن تقبل بتكلفة أعلى وان ترضى بمعدل أرباح أقل نتيجة لذلك .



لا نرى ان مثل ذلك لازم ، وهو ان كان كذلك فسوف يؤدي إلى تردد عدد غير قليل من الشركات التحول المطلوب . نعم ان على المسلم ان يقارن بين الحلال والحرام اعتماداً على التكلفة إذ ان الحرام ليس خياراً متاحاً للمسلم . ولكن مع ذلك فإن مثل هذه الظاهرة تحتاج إلى نظر ودراسة .

ولذلك فإن على الشركات ان تسعى حثيثاً نحو إقناع البنوك ان هذا التصور للمخاطرة المرتفعة في صيغ التمويل الإسلامية لا أساس له . وان مبعثه صغر حجم سوق التمويل الإسلامي وتمتع البنوك فيه بقوة سوقية تمكنهم من فرض سعر أعلى مما يجب .

#### معالجة آثار المعاملات المحرمة السابقة للتحويل :

كيف يمكن لشركة قررت الخلوص من المحرمات أن تعالج آثار ما كانت عليه منها . ولما كنا نتحدث عن الأموال التي حصلت عليها الشركة . وكانت مشوبة بالربا ، فإن معالجة آثار مثل ذلك يكون كما يأتي .

أولاً : ما كان من أمر الربا قديماً في المعاملات التي انتهت أجلها وحصلت الشركة منها على الفوائد المصرفية ، أو كانت اقترضت بالربا . فإن كانت الشركة قد عقدت العزم على الإقلاع عن هذه المعاملات وقد صدقت نية أصحاب الشركة وإدارتها في ذلك انطبق على هذه الحالة قوله تعالى : {فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله} (البقرة ٢٧٥) . قال بعض المفسرين "ما

سلف" يعني ما أكل من الربا قبل ورود النص بالتحريم<sup>(١)</sup> . إلا ان بعض الفقهاء يرى انه يدخل في معنى "ما سلف" ما كان قبل التوبة والإقلاع عن الأعمال الربوية<sup>(٢)</sup> . وضمن هذا المعنى تكون أمر المعاملات الربوية السابقة لقرار التحول يكون أمرها إلى الله . وهو رأي علي إذ لو قيل للناس غير ذلك لعسرت عليهم التوبة .

فإذا انعقد العزم وأتخذ قرار التحول فإن الشركة ستجد نفسها في مواجهة نوعين من الديون . قصيرة الأجل ، ومثل هذه يستبدل عند حلول أجله القصير . إذ يمكن للشركة ان تستخدم صيغ التمويل الإسلامية كما وقع بيانه آنفاً . وديون طويلة الأجل قد تمتد لسنوات كثيرة .

ليس من المناسب ان تبقى هذه الديون في دفاتر الشركة بل الأولى التخلص منها بأسرع صورة ممكنة . يمكن للشركة أن تتفاوض مع دائنيها من البنوك أو سواهم على صيغة التسديد المبكر على صفة "ضع وتعجل" والغالب ان الشركة لا تتوافر على السيولة الكافية لتسديد القرض من مواردها الذاتية . ولذلك يمكن لها الحصول على تمويل بديل يكون بصيغة مقبولة تسدد بها دينها وتستقبل به ديناً جديداً . ومن المؤكد ان القرض السابق قد جرى ترتيب أقساطه لكي تتواءم مع

١- أنظر تفسير الطبري المسمى جامع البيان في تأويل القرآن (ج ٣ ص ١٠٤) ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (ج ٣ ص ٣٦١) .

٢- من هؤلاء المفتي العام للملكة العربية السعودية الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز كما أخبر المؤلف . ولا تناقض بين هذا المعنى وقوله تعالى "فإن تبتم فلکم رؤس أموالکم" ، لأن معنى هذه الآية أي رؤس أموالکم التي تكون في أيدي الناس عند التوبة ليس لكم ان تأخذوا عليها الزيادة .

التدفقات النقدية للشركة . ولذلك هي في حاجة إلى دين مشابه لا يولد لها مشكلة سيولة ويمكن لهذه الشركة ان تستخدم التورق لهذا الغرض<sup>(١)</sup> . فتشتري أصلا من الأصول بالمرابحة لأجل مشابه لأجل ذلك الدين ، ثم تبيعه إلى طرف ثالث بالنقد الذي تسدد به ذلك القرض .

### التوعية :

قد ورد في الأمثال "الناس أعداء ما جهلوا" . ولذلك فإن قرار التحول الذي تتخذه الإدارة العليا للشركة ، والذي يكون أصحاب الشركة ومدراءها الكبار على قناعة تامة به ، ومعرفة كاملة بأهدافه ومرامييه ، لن يتحقق المبتغى منه إذا كانت الكوادر المنفذة على غير علم أو دراية أو حماس واقتناع بهذا الاتجاه . وربما لا يكون مبعث ذلك سوء النية أو العداء للفكرة الإسلامية أو الخبث والطمع والرغبة في إفشال خطة التحول ، ولكنه ببساطة الجهل ، واتجاه الناس بطبيعتهم إلى مقاومة التغيير . إذا لم يدرك العاملون المنفذون أبعاد ما هو مطلوب منهم تنفيذه وأهمية خطة التحول ، ودور كل واحد منهم في إنجاحها ، وإذا لم يطمئن الجميع ان هذا الخط الجديد للشركة لا يهدد مصالحه المباشرة ولن يؤدي إلى فقدانهم لوظائفهم أو امتيازاتهم في عملهم ، إذا لم يتحقق ذلك فإن كثيراً من هؤلاء الموظفين سيجد من الأسباب ما يكفي لكي يقف موقف العداء لخطة التحول ، ولذلك لا بد ان يسبق وان يواكب تنفيذ الخطة القدر الكافي من التوعية بها ، وإصدار المذكرات واللوائح التي تضمن الغايات والوسائل وتشرح المرامي والمقاصد

١- وقد صدر قرار مجمع الفقي التابع لرابطة العالم الإسلامي في دورة مؤتمره لسنة ١٤١٩هـ بجواز صيغة التورق .

وخطوات التنفيذ والعمل . ولا بد من الدورات التدريبية الكافية التي يتحقق من خلالها الوعي الكامل والدراية التامة بحيث تذكي في الجميع روح الفريق يسعون كلهم لإنجاح هذه الخطة لأن كل واحد منهم يدرك أنه جزء منها وهي جزء منه .

من أين نبدأ؟

لكل شركة ظروفها الخاصة وطبيعة نشاط تختلف بها عن الشركات الأخرى . ولذلك ليس من اليسير إيجاد قواعد مفصلة لهذا الأمر وبخاصة ان التجارب التي يمكن أن تؤخذ منها العبر في هذا المجال قليلة . حسبنا إذن أن نقترح اتجاهات عامة للإجابة عن السؤال من أين نبدأ .

ليس من الحكمة التفريق في هذا بين الأصول والخصوم . فرب قائل ، إن من الأولى للشركة الحرص أولاً على تنقية مصادر الدخل بالتخلص التدريجي من الأصول المولدة لعائد محرم ، أما مصادر الأموال فهي - ضمن هذه المقولة - يمكن أن تؤجل<sup>(١)</sup> .

وتنبني هذه المقولة على فكرة ان لا عذر لأحد في أخذ الربا ، وأنه ربما وجد العذر في دفع الزيادة الربوية في حال الضرورة إذ الضرورات تبيح المحظورات<sup>(٢)</sup> .

١- وقد سمعنا مثل هذه المقولة في الباكستان ، في مرحلة الاعداد للأسلمة البنوك .

٢- وقد قرر مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية الثاني ، القرار التالي (الإقراض بالربا محرم الحاجة ولا ضرورة . والإقتراض بالربا محرم كذلك ولا يرتفع إثمه إلا إذا دعت إليه الضرورة) .

ان مثل هذا الاتجاه يضيف الشرعية على جزء من نشاط الشركة مع كونه مشوباً بالربا ، وحرى بمثل ذلك ان يعرقل الاتجاه إلى التحول الكامل ولا يعينه .

ومن أنجع الطرق تحديد أهداف كمية (نسبة مئوية من مجمل النشاط) مربوطة بالزمن ، لكل إدارة من إدارات الشركة ، وإذكاء روح المنافسة بينها لتحقيق هذه النسب خلال فترة الخطة .

ومما يعرض خطة التحول لخطر الانتكاس ، إذا فشِل الاعتقاد عند العاملين أن هذا أمر مؤقت ، أو يتسرب الشك إلى قلوبهم ان التزام الإدارة العليا بالتحول هو دون المستوى المطلوب . ولذلك فإن خطة التحول تحتاج إلى تأكيدات مستمرة من قبل الإدارة العليا لتعطي المؤشرات الواضحة بهذا الالتزام ، حتى تزيل الشك من قلوب المترددين .

ولا سبيل لنجاح خطة ما لم تكن أهدافها واضحة لجميع المشاركين بطريقة يعرف فيها بسهولة ما إذا كان الهدف قد تحقق - في كل مرحلة من مراحلها - أم لا . ولذلك احتاج الأمر إلى أهداف كمية قابلة للقياس .

ورب قائل ، ان على الشركة ان تحاول الوصول - في مصادر أموالها - إلى وضع تكون فيه ديونها الربوية دون مستوى الثلث فإذا فعلت ذلك . فحسبها

أنها أضحت ضمن المعايير المعتمدة للاستثمار في أكثر الصناديق الإسلامية للاستثمار في الأسهم .

الواقع ان مثل هذا لا يقبل . لسببين ، الأول : ان هذه المعايير لم توضع للشركات وإنما هي وضعت للمستثمرين في الأسهم الذين يواجهون وضعاً لا تخلو شركة فيه من التعامل الربوي واختلاط الحلال والحرام في أعمالها فكيف يمكن له اختيار أخف الضررين . ولم يُدر في خلد أصحاب هذا الرأي أن تكون هذه معايير لإدارة الشركات ، والثاني : ان هذه المعايير الاستثمارية المذكورة لها بواعث ومستندات واعتبارات يخرج مثل هذا النوع من الشركات منها فالشركة التي تقوم عليها إدارة مسلمة قادرة على التغيير وعلى إخراج الشركة من المعاملات الربا بالكلية ، لا يقبل منها التوقف عند التلث ونحوه بل يجب عليها التطهير التام من الربا .